المجلة العربية للعلوم الانسانية ــ العدد الأول ــ المجلد الأول ص ص (١٦٠ ــ ١٦٨)

دفاع عن الأصل المقدّر

د. داود عبده

ملخص

يؤكد كاتب المقال أهمية تقدير بنية داخلية Underlying Structure أي أصل يختلف أحياناً عن ظاهر اللفظ ، في وضع القواعد اللغوية من خلال مناقشة قواعد صياغة الفعل المجهول من الفعل المعلوم . و بين المقال أن صياغة الفعل المجهول من الفعل المعلوم لا يمكن أن يتم بقاعدة عامة إلا إذا طبقت تلك القاعدة على البنية الداخلية (الأصل المقدّر) للفعل المعلوم ، كما أدرك اللغويون العرب القدامى .

الفعل الماضي المجهول ، مثلاً ، يصاغ من المعلوم بقاعدة عامة هي: تحويل آخر علة (حركة) في بنية الكلمة الى كسرة وتحويل جميع العلل التي تسبقها الى ضمّات . وهذه القاعدة تؤدي إلى النتائج الصحيحة دائماً إذا طبقت على البنية الداخلية للفعل (بعد تطبيق القواعد الصوتية الملائمة على ناتج القاعدة الصرفية) ، ولكنها لا تصلح لجميع الأفعال إذا طبقت على ظاهر اللفظ . كما أنه لا يمكن التوصل إلى قاعدة عامة أخرى لصياغة الفعل الماضي المجهول تنطبق على ظاهر اللفظ . وكل ما يمكن التوصل اليه هو مجموعة من القواعد ، بعضها ليس له مبرر لغوي .

و يشير المقال إلى أهمية التوصل إلى قاعدة عامة بدلاً من مجموعة من القواعد المتفرقة لأن ذلك متصل بطبيعة اللغة ذاتها . فالمتكلم يطبق قاعدة واحدة معينة في كل موقف لغوي تنطبق عليه تلك القاعدة ، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف الموقف اختلافاً يبرر هذا الخروج .

أشرت في غير موضع [1] إلى أهمية تقدير أصل مختلف عن ظاهر اللفظ في صياغة القواعد اللغوية . وفي هذه المقالة أعود إلى تأكيد تلك الأهمية مرة أخرى من خلال معالجة صياغة الفعل المجهول .

قارن الفعل الماضي المعلوم بنظيره المجهول في الأمثلة التالية :

ك ـَ ت ـَ ب (كَـتَـب)	ك ـُ ت ـِ ب (كُـتِـب)
ط ـَ ـَ ل ـَ ب (طالَـب)	ط ـُ ـُ ل ـِ ب (طولِب)
ع ـَ ل ل ـَ م (عَـلَّـم)	ع ـُ ل ل ـِ م (عُـلِّم)
ء ـَ ك ر ـَ م (أَكْـرَم)	ء ـُ ك ر ـ م (أُكْرِم)
ت ـَ س ـَ ل ل ـَ م (تَـسَلَّم)	ت ـُ س ـُ ل ل ـِ م (تُسُلِّم)
ت ـَ ب ـَ ـَ د ـَ ل (تَبادَل)	ت ـُ ب ـُ ـُ د ـِ ل (تُبودِل)
ح ت ـَ ر ـَ م (احتَرَم)	ح ت ـُ ر ـِ م (احتُرِم)
س ت ـَ ق ب ـَ ل (استَقْبَل)	س ت ـُ ق ب ـِ ل (استُقْبِل)
س ت ـَ م ـَ ـَ ل (استَمال)	س ت ـُ م ـِ ـ ل (استُميل)
ت ـَ ر ج ـَ م (تَـرْجَم)	ت ـُ ر ج ـِ م (تُـرْجِم)

تلاحظ أن المجهول يصاغ من المعلوم بتحويل آخر علة في بنية الفعل [2] الى كسرة وتحويل العلل السابقة لها جميعاً إلى ضمّات ، دون تغيير في طول العلل . (أي أن الفتحة الطويلة (الألف) تتحول إلى كسرة طويلة في مثل **استميل** والى ضمة في مثل **طولب وتبودل**) .

إن هذه القاعدة العامة تؤدي إلى نتائج غير صحيحة إذا طبقت على ظاهر اللفظ في مثل **شدّ واحتلّ** :

ش ـَ د د (شَـــــــــــدّ) ⟵ ش ـِ د د [٣] (شِـدّ)

ح ت ـَ ل ل (احتَـلّ) ⟵ ح ت ـِ ل ل (احتلّ)

ولكنها تؤدي إلى النتائج الصحيحة اذا طبقت على البنية التحتية **Underlying Structure** (الأصل المقدّر) لامثال الأفعال السابقة ، بعد تطبيق قاعدة صوتية معروفة عليها :

ش ـَ د ـَ د (شَـدَد) ⟵ ش ـُ د ـِ د ⟵ ش ـُ د د (شُـدّ)

ح ت ـَ ل ـَ ل (احْتَلَل) ⟵ ح ت ـُ ل ـِ ل ⟵ ح ت ـُ ل ل (احْتُلّ)

قد يعترض معترض قائلاً : لم نعتبر العلة الوحيدة في **شدّ** هي العلّة الأخيرة في بنية الكلمة ولا نعتبرها العلّة الأولى ؟ إن هذا الاعتراض وجيه من غير شك . وليس هناك خلاف في أنها العلّة الأولى فعلاً . والمتكلم حين يحوّل **شَدّ** الى **شُدّ** يعرف (معرفة تطبيقية لا واعية) أن العلّة التي حوّلها الى ضمة هي العلة الأولى لا الأخيرة . ولكن صياغة القواعد يجب أن يكون باسهل الطرق وأعمها . وبما أن بنية الفعل المعلوم تحتوي أحياناً على أكثر من علتين ، فإن الأسهل أن نقول : حوّل أول علة تقابلك من **آخر الكلمة** الى كسرة ثم حوّل اي علّة سابقة لها – بصرف النظر عن **عدد هذه العلل** – إلى ضمة . وبحسب **هذه** الصياغة تحوّل العلّة الوحيدة **في شدّ أو احتلّ إلى كسرة ، لأنها أول علّة** من آخر الكلمة [٤] . وبما أنها غير مسبوقة بأي علة أخرى ، **فإن تطبيق القاعدة ينتهي** عند هذا الحد .

فإذا بحثنا عن بديل لهذه الصياغة السهلة للقاعدة ، بديل يعتبر العلّة الوحيدة **في شدّ أو احتلّ العلّة الأولى في** بنية الكلمة ، بدلا من اعتبارها العلّة الأخيرة ، وجدنا أن صياغة القاعدة تصبح معقّدة . ذلك أننا لا نستطيع أن نعكس الصياغة السابقة

فنقول : « حوّل أول علّة تقابلك من أول الكلمة الى ضمة ثم حوّل كل علّة تليها الى كسرة » لأن هذه الصياغة تؤدي إلى نتائج غير صحيحة عند تطبيقها على أفعال مثل **تسلّم** أو **تناول** :

ت ـَ س ـَ ل ل ـَ م ⟵ * ت ـُ س ـِ ل ل ـِ م
ت ـَ ن ـَ ـَ و ـَ ل ⟵ * ت ـُ ن ـِ ـِ و ـِ ل

وكذلك لا نستطيع أن نقول : « حوّل العلتين الأوليين في بنية الكلمة الى ضمتين ، ثم حوّل العلة التي تليهما (ان وجدت) الى كسرة » لأن هذا يؤدي إلى نتائج غير صحيحة في مثل **كتب وطالب وترجم** :

ك ـَ ت ـَ ب ⟵ * ك ـُ ت ـُ ب
ط ـَ ـَ ل ـَ ب ⟵ * ط ـُ ـُ ل ـُ ب

بل أن صياغة القاعدة بطريقة معقّدة كقولنا : « إذا كانت بنية الكلمة تحتوي على علّة واحدة فقط فحوّلها الى ضمة ، وإذا كانت تحتوي على علتين أو أكثر فحوّل الأخيرة إلى كسرة وكل علة سابقة لها إلى ضمة » لا يؤدي الى النتائج الصحيحة دائماً . فالصياغة السابقة تحوّل **قال** ، مثلاً ، الى * **قول** ، **وباع** إلى * **بوع** ، **واحتاج** * الى **احتوج** ، بدلاً من **قيل وبيع واحتيج** [٥] .

قد يقترح مقترح أن تعالج المشكلة بإضافة النص التالي إلى القاعدة العامة : « وإذا كانت بنية الفعل تنتهي بصحيحين مثلين متواليين (صحيح « مشدّد ») فإن العلة التي تقع قبلهما مباشرة تحوّل إلى ضمة » .

أولا : إن إضافة هذا النص تجعل القاعدة العامة قاعدتين ، إحداهما تطبق على الأفعال التي تنتهي بصحيحين مثلين والأخرى على بقية الأفعال ، وهو بهذا يعقّد القاعدة العامة .

ثـانـيـا : إن الصياغة الجديدة لا تؤدي الى النتائج الصحيحة حين تطبّق على أفعال مثل **أحلّ واستمدّ** :

ء ـَ ح ـَ ل ل ⟵ ء ـُ ح ـُ ل ل

س ت ـَ م ـَ د د ⟵ س ت ـُ م ـُ د د

مما يدل على أن تحوّل العلّة في **شدّ واحتلّ** إلى ضمة لا علاقة له بوجود صحيحين مثلين في هذين الفعلين .

ولست أرى سبيلاً لصياغة القاعدة صياغة تؤدي الى النتائج الصحيحة – إذا تمسكنا بتطبيقها على ظاهر اللفظ – سوى اعتمادها على افتراضين غير صحيحين هما أن لوحدانية العلة ووقوعها قبل صحيحين مثلين علاقة باختلاف تحوّلها :

« اذا كان الفعل لا يحتوى الا الى علة واحدة وكانت متلوّة بصحيحين مثلين متواليين فانها تحوّل الى ضمة . وفي جميع الحالات الأخرى تحوّل العلة الأخيرة الى كسرة وتحوّل العلل السابقة لها – ان وجدت – الى ضمات » . وهي على كل حالة قاعدة معقّدة اذا قورنت بالقاعدة العامة .

من هذا يتضح أن ليس هناك حل للمشكلة المطروحة – فيما أرى – سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية التحتية للفعل ، كما فعل القدماء . فالقاعدة الصرفية العامة حين تطبّق على **شَدَد و احتَلَل وقَوَل وبَيَع ودَعَو وأحْلَل** أو اية بنية تحتية لأى فعل ماض تؤدى الى الصيغ الملفوظه الصحيحة ، بعد تطبيق القواعد الصوتية الملائمة على نتائج هذه القاعدة الصرفية .

وهذه القواعد الصوتية ليست مخترعة لصياغة الفعل المجهول ، وانما هي قواعد عامة موجودة في اللغة العربية :

١ – فالقاعدة الصوتية التي تحوّل **شُدِد** الى **شُدّ** او **احْتُلِل** الى **احْتُلّ** ، قاعدة عامة تحذف العلة القصيرة حين تقع بين صحيحين مثلين (اذا لم يؤدّ هذا الحذف الى توالي ثلاثة صحاح ، اى « التقاء ساكنين ») :

ش ـُ د ـِ د ـَ (شُـــــــــــدِدَ) ⟵ ش ـُ د د ـَ (شُـــــــــــدَّ)

رت ـَ د ـَ د ـَ (ارْتَدَدَ) ⟵ رت ـَ د د ـَ (ارْتَدَّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ـُ ن (مُحْتَلِلٌ) ⟵ م ـُ ح ت ـَ ل ل ـُ ن (مُحْتَلٌّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـَ ل ـُ ن (مُحْتَلَلٌ) ⟵ م ـُ ح ت ـَ ل ل ـُ ن (مُحْتَلٌّ) [٦]

٢ – والقاعدة الصوتية التي تؤدى الى قلب مكاني بين الاول من الصحيحين المثلين والعلة القصيرة التالية له (اى « نقل حركة حرف الى الحرف السابق له » على حد تعبير القدماء) قاعدة عامة لا تنطبق على **أُحْلِلَ** فحسب ، بل على كثير من الصيغ التي يؤدى حذف العلّة القصيرة بين المثلين فيها (القاعدة الاولى) الى توالي ثلاثة صحاح [٧] .

ء ـُ ح ل ـِ ل ـَ (أُحْـــــلِـــــلَ) ⟵ ء ـُ ح ـِ ل ل ـَ (أُحِـــــــــلَّ)

س ت ـَ ع د ـَ د ـَ (اسْتَعْدَدَ) ⟵ س ت ـَ ع ـَ د د ـَ (اسْتَعَدَّ)

م ـَ ف ر ـَ ر ـُ ن (مَفْرَرٌ) ⟵ م ـَ ف ـَ ر ر ـُ ن (مَفَرٌّ)

ء ـَ ش د ـَ د ـُ (أَشْـــــــــدَدُ) ⟵ ء ـَ ش ـَ د د ـُ (أَشَـــــــــدُّ)

٣ – والقواعد الصوتية التي تحوّل **قُولَ** الى **قيل** ، **وبُيعَ** الي **بيع** ، **ودُعِوَ** الى **دُعِيَ** قواعد عامة ايضا . فالمماثلة بين الضمة والكسرة (وبين الكسرة والضمة) ، وتحوّل الواو الى ياء مماثلة لكسرة (وتحوّل الياء الى واو مماثلة لضمة) قواعد صوتية معروفة في اللغة العربية . [٨]

وما قيل عن ضرورة أخذ البنية التحتية للفعل في صياغة قاعدة الماضي المجهول بعين الاعتبار ينطبق أيضا على المضارع المجهول . فالقاعدة المعروفة ، وهي تحويل العلة الأخيرة في بنية الكلمة الى فتحة وتحويل العلة الاولى الى ضمة ، لا تكون قاعدة عامة الا اذا طبقت على البنية التحتية للفعل المعلوم . ذلك أنها اذا طبقت على الصيغة الملفوظة **يَجد** ، مثلا ، فانها تؤدى الى نتيجة غير صحيحة هي **يُجَد** . اما اذا طبقت على البنية التحتية **يَوْجد** [٩] ، فانها تؤدى الى الصيغة الملفوظة الصحيحة **يوجَد** .

ولكن ماذا عن تعديل القاعدة تعديلا يؤدى الى النتيجة الصحيحة عند تطبيقها على **يَجِد** ؟

عند مقارنة ي-َج-د (يَجد) بامثلة مثل : ي-َك ت-ُب (يكتب) ؛ ي-َس ت-َع م-ِل (يستعمل) ، ي-َح ت-َر-ِم (يحترم) ، نلاحظ أنّ العلّة الاولى في **يجد** يليها صحيح واحد ، بينما يليها صحيحان في الامثلة الأخرى . وقد يقودنا هذا الى إضافة ما يلي إلى القاعدة العامة :

« واذا كانت العلة الاولى متلوة بصحيح واحد فقط ، فانها تصبح ضمة طويلة » . غير أن هذا الشرط لا مبرر لغويا له ، ففي اللغة العربية كلمات لا حصر لها تحتوى على ضمة يليها صحيح واحد ، دون ان تتحول الى ضمة طويلة . بل ان هذا الشرط لا ينطبق حتى على أفعال مبنية للمجهول مثل : **يناقش ويطالب ويجارى** الخ .

فاذا خطر لنا ان السبب في عدم انطباق التعديل على الامثلة السابقة هو وجود علة طويلة بعد الصحيح الذى يلي الضمة ، فسنجد انه لا ينطبق أيضا على أفعال مثل **يعلّم و يترجم و يتناول** حيث العلّة بعد الصحيح الذى يلي الضمة علة قصيرة . فاذا قلنا لعلّ السبب في اختلاف **يجد** أنها تحتوى على علتين فقط وأن الامثلة السابقة كلها تحتوى على أكثر من علتين ، فسنجد ان الضمة في مثل **يقال و يعاد و يردّ** لم تصبح طويلة رغم أن الأفعال السابقة لا تحتوى الا على علتين في بنية الكلمة ؟

وسنضطر في نهاية المطاف إلى أن نعدّل الشرط المضاف بحيث يصبح :

« واذا كان الفعل يحتوى على علتين فقط ، ليست الثانية منهما طويلة ، وكان الفعل خاليا من الصحاح المتوالية في وسطه أو آخره ، فان العلة الاولى تصبح ضمة طويلة » .

وواضح مما سبق ان هذا الشرط قائم على أسس غير مقبولة لغويا ، وأنه مُفَصَّل لحلّ مشكلة الأفعال التي حذفت واوها في المعلوم وبقيت في المجهول ، مثل **يجد** .

قد يسأل سائل بعد كل هذا : لم نتمسك بقاعدة عامة ؟ ولم لا يكون هناك قاعدتان او ثلاث او أربع ؟

ان هذا السؤال لا يمكن ان يصدر عن لغوى جادّ ، فليس هناك لغوى جاد ينكر أن من أهم أهداف البحث اللغوى الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغات ، وأن

القاعدة العامة في التحليل اللغوى افضل من القواعد المتعدّدة ، حتى عندما يكون لها مبرر لغوى مقبول ، فكيف بالقواعد المتعدّدة التي لا تستند الى مبررات لغوية مقبولة ؟

وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم أشدّ رسوخا بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي ، لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها . فالمتكلم يطبّق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة ، ولا يخرج عن ذلك الا اذا اختلف المجال اختلافا يبرر هذا الخروج . فالمتكلم في معظم اللهجات العربية ، مثلا ، يضيف كسرة – لا ضمة أو فتحة – كلما أراد نطق عبارة تبدأ بصحيحين متواليين او تحتوى على ثلاثة أصوات صحيحة ، كما هو معروف :

اِشرب ، اِستقلال ، كتبتِ البنت الخ .

ولذا عندما نجده يقول **اُكتب** ، بضم « همزة الوصل » ، **وكتبتمُ الرسالة** ، بضم الميم ، فان على اللغوى أن يكتشف السبب الذى جعله يخرج عن القاعدة العامة (المماثلة في الحالة الاولى ووجود واو محذوفة في الضمير المتصل [١٠] في الحالة الثانية) لا أن يعدّل القاعدة العامة . والخلاف الذى دار حول « حركة همزة الوصل » بين البصريين والكوفيين ليس خلافا شكليا ، بل خلاف مبدئي أساسي . فرأى البصريين القائل ان « حركة همزة الوصل » هي كسرة ، وانها تتحول الى ضمة في مثل **اُدخُل** مماثلة للضمة التالية هو رأى من يتمسك بالقاعدة العامة . اما رأي الكوفيين القائل ان « حركة همزة الوصل » مجانسة للحركة التي تليها ،فهو رأى من يرفض القاعدة العامة ، التي تعتبر أن الأصل في **اُدخُل** هو **اِدخُل** [١١] .

وكذلك يصوغ العربي التفضيل على وزن **أفعل** فيقول **اكبر** ، **أصغر** ، **أحسن** ، ولكنه يقول : **أقلّ** ، **أشدّ** ، **أعزّ** .

ونحن بين خيارين : الخيار الأول ان نقول هناك قاعدتان لصياغة التفضيل : **أفعّ** للصفات التي يكون الصحيحان الثاني والثالث فيهما مثلين (قليل ، شديد ، عزيز الخ) ، **وأفعل** لبقية الصفات . والخيار الثاني ان هناك قاعدة واحدة فقط هي صياغة التفضيل على وزن **أفعل** ، وأن وزن **أفعّ** جاء نتيجة قاعدة صوتية سبقت الاشارة اليها ، هي حدوث قلب مكاني بين العلة القصيرة بين

الصحيحين المثلين والصحيح السابق لها ، وهي قاعدة صوتية عامة كما لا حظنا ، لا قاعدة خاصة بالتفضيل . والفرق بين الخيارين – كالفرق بين رأى الكوفيين ورأى البصريين — ليس فرقا شكليا ، وإنما فرق مبدئي متصل بطبيعة اللغة كما قلنا من قبل .

الهوامش

(١) انظر : **دراسات في علم أصوات العربية** ، مؤسسة **الصباح** ، الكويت ، **١٩٧٩** . و « التقدير وظاهر اللفظ » ، **الفكر العربي** ، بيروت ، العدد ٧ ، **١٩٧٩** ، ص٦ – ١٦ .

(٢) « حركة البناء » التي تلي الصحيح الأخير في الأفعال السابقة ، و « حركة همزة الوصل » التي تسبق الصحيح الأول في عدد منها ، ليستا من بنية الكلمة .

(٣) النجمة الى يمين الكلمة تشير إلى أن الصيغة غير صحيحة .

(٤) ان اعتبار العلة الوحيدة الأخيرة بدلا من العلة الأولى ليس خطأ في صياغة القاعدة ، وإنما خطأ مرده التمسك بظاهر اللفظ مجالا لتطبيقها . وليس صدفة أن الصياغة العامة السهلة تلائم البنية التحتية (الأصل) أكثر مما تلائم ظاهر اللفظ .

(٥) تؤدي الصياغتان اللتان رفضناهما من قبل أيضا إلى نتائج غير صحيحة عند تطبيقها على أمثال **قال وباع واحتاج** . واذا قيل ان **قول وبوع** وردتا في بعض اللهجات القديمة (أنظر : ابن جني ، **المصنف لكتاب التصريف** ، جـ ١ ، ص**٢٥٥**) ، فما القاعدة التي تصوغ بها **قيل وبيع** ، وهما الصيغتان الشائعتان في اللغة ؟

(٦) لاحظ أهمية تقدير أصلين مختلفين لكلمة **محتلّ** في تفسير وجود صيغة ملفوظة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول ، بينما توجد صيغتان مختلفتان في جميع الحالات التي ليس فيها صحيحان مثلان (محترِم – محترَم ، منتخِب – منتخَب الخ .)

(٧) انظر : **دراسات في علم أصوات العربية** ، ص١٧ وص٢٢ .

(٨) انظر المرجع السابق ص**٣٥** وص٤٤ .

(٩) لاحظ ضرورة الواو في البنية التحتية لتفسير العلاقة بين **يجد ووجد و وجود** الخ .

(١٠) انظر : **دراسات في علم أصوات العربية** ص ٥٦ — ٦٢ .

(١١)انظر : المرجع السابق ص٥٦ – ٥٨ .